شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

جـــامعة دمـشق
كلـية الآداب
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية

علم الاجتماع والمسألة التنموية في الوطن العربي

B7018

أطروحة معدة لنيل درجة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية

إعداد

فيصل سعد

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الكريم اليافي

دمشق 1999

مقدمة عامة:

إشكالية البحث ومنهجه وأهدافه:

أولاً- إشكالية البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية هي ان الواقع العربي المعاصر واقع متخلف، وتخلفه نوعيّ لأنه تخلف بنيوي، بالدرجة الأولى، وليس تخلفاً تقنياً بهذه الدرجة. ولأن التخلف نوعي هنا، فإن التنمية هي السبيل الضروري لاستدراك تخلف هذا الواقع، فهي عمل نوعي يتم على المستوى البنيوي ويهدف إلى بناء علاقات إنتاج جديدة على أساس هدم علاقات الإنتاج القديمة. وإذا كان مفهوم النوع يعني المضمون وليس الشكل بالدرجة الأولى، لأن المضمون هو سبب الشكل والشكل ظاهر المضمون، فإن التخلف النوعيّ هو ظاهرة شاملة، بمعنى أنه يشمل كافة أبعاد الواقع الاجتماعي المتخلف، والتنمية هي بدورها ظاهرة شاملة بضرورة شمولية التخلف نفسه. ولأن علم الاجتماع هو علم ديالكتيك الواقع الاجتماعي القائم على وحدته، أي مضمونه، فهو العلم المعني، منهجياً، بتحليل واقع التخلف العربي أو تخلف الواقع العربي، ومن ثم تركيب استراتيجيا تنموية لاستدراك تخلف هذا الواقع والشروع في تنميته. وعلى هذا النحو، فإن التضايف الجدلي لمفاهيم علم الاجتماع والتخلف والتنمية في هذا البحث ليس تضايفاً صدفياً، بل تضايف ضروري بقوة التحليل العلمي للواقع العربي الكائن ورصد سبل وإمكانات الواقع العربي الذي يجب ان يكون.

وسنوزع البحث حول هذه الفرضية إلى ثلاثة فصول ستسعى إلى تقديم برهان منطقي قائم على دراسات ميدانية سابقة يثبت في نهاية المطاف مشروعية فرضية البحث ومصداقيتها المحتملة. وسيحاول الفصل الأول تحت عنوان: « التنمية من منظور علم الاجتماع » عرض إشكاليات مفاهيم علم الاجتماع والتخلف والتنمية وتقديم رؤية « جديدة » لهذه المفاهيم من المواقع الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة في الوطن العربي وغيره من البلدان المتخلفة. كأن يحاول الإجابة عن أسئلة محورية من نوع: كيف نشأ وتطور مفهوم علم الاجتماع في الغرب، وما هي محاذير وتداعيات تلقف بلداننا لمفهوم علم الاجتماع السائد اليوم هناك ؟ وهل علم الاجتماع في ظل ظروف التخلف البنيوي القائم في بلدان أطراف النظام الرأسمالي العالمي هو العلم المؤهل منهجياً لتفسير هذه الظروف وإيديولوجياً لتغيير هذه الظروف والانقلاب عليها، وإذا كان علم الاجتماع هو العلم المؤهل لهذه المهام النظرية والعملية، فما هو الإطار المنهجي العام والتقنيات المنهجية الإجرائية اللازمة للتفسير وما هي الآليات السياسية والخطوات العملية لتصيير هذا التفسير قوة مادية للتغيير؟ وإذا كان التخلف القائم في بلداننا من النوع الرأسمالي هو تخلف نوعي، فما هي خصوصياته أو سماته التي تميز بينه وبين أنواع التخلف السابقة على النوع الرأسمالي؛ ما هي أسبابه الداخلية والخارجية، ولأي منها يجب ان تعطى الأولوية، وهل هي أولوية مطلقة أم نسبية، ثم ما هي أهم مؤشرات هذا النوع الأخير من التخلف وما هي أعراضه؟ وإذا كان تخلف بلداننا هو على هذا النحو البنيوي، فما هي الحلول الناجعة والضرورية

لاستدراك هذا التخلف وتخطيه، هل هي حلول التنمية أم النمو أم التحديث أم التغريب أو ما شابه ذلك، وإذاً ما هي الفروق الأساسية بين هذه الحلول أو المفاهيم ؟

وتحت عنوان: « أزمة التنمية في الوطن العربي »، سيحاول الفصل الثاني من هذا البحث تعيين المفهوم النوعي للتخلف الرأسمالي المعاصر في الوطن العربي كنموذج مثالي أو كمثال نموذجي عن تخلف بلدان أطراف النظام العالمي داخل هذا النظام. كأن يجيب عن أسئلة من نوع: ما هي الأسباب العربية والأجنبية لنشوء التخلف الرأسمالي في الوطن العربي أو لتخلف الوطن العربي في العصر الرأسمالي، وما هي مراحل وآليات تطوره إلى حالته الراهنة ؟ وبالمقارنة مع بلدان أطراف النظام العالمي الأخرى، ما هي أسباب واقع ان للتخلف الرأسمالي المعاصر في الوطن العربي خصوصيته وفرادته التي تنعكس في بدائيته وبربريته وشدة عنفه وثقل وزنه أو حمله ؟ ثم ما هي مؤشرات التخلف وأعراضه في الوطن العربي على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي ؟

وبناء على نتائج الفصلين الأول والثاني سيحاول الفصل الثالث تحت عنوان: « العولمة الرأسمالية وجدليات التنمية المستقبلية في الوطن العربي وعلى الصعيد العالمي » تحديد المنطلقات الأولية أو رسم الخطوط العريضة لمشروع التنمية في بلدان أطراف النظام العالمي ومن ضمنها الوطن العربي، وهو مشروع للتنمية على الصعيد العالمي بقوة ان الرأسمالية نظام عالمي. وبعد ان نثبت صحة الفرضية القائلة بأن الرأسمالية على الصعيد العالمي هي رأسمالية متخلفة بضرورة أنها نظام للاستقطاب على هذا الصعيد قائم على تطور القلة، أي مراكز هذا النظام، جنباً إلى جنب تخلف الكثرة، أي أطرافه، سنبين ان التوسع العالمي للرأسمالية قد وضع البشرية بأكملها أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما على المدى البعيد وربما المتوسط، وهما إما الانتحار الجماعي وإما الاشتراكية. وبالتالي سنجيب عن أسئلة من نوع: ما هي المقوّمات الموضوعية التي يقوم عليها كل من هذين الخيارين على الصعيد العالمي وعلى صعيد بلدان كل من شمال العالم وجنوبه ؟ وإذا كانت دروس التاريخ تفيد بأن البشرية كانت دوماً تلجأ إلى الخيارات العقلانية عند كل انعطاف مصيري كان يكره عليه التاريخ تحت ثقل ضروراته، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي الضرورات الملحة والمؤجلة التي من شأنها، موضوعياً على الأقل، إكراه التاريخ الرأسمالي القائم على ان ينعطف في الاتجاه الاشتراكي كخيار عقلاني وحيد لنظام عالمي بديل يضمن بقاء البشرية وتطورها المتكافئ والعادل ؟ وإذا كان نظام الاستقطاب الرأسمالي العالمي القائم على تطور مراكزه بضرورة تخلف أطرافه قد وضع الضرورات الملحة للخروج من هذا النظام داخل أطرافه، فما هي المنطلقات الأساسية لهذا الخروج من جانب هذه الأطراف، وما هي الجدليات الضرورية لضمان الوصول إلى نظام جديد يكون بديلاً حقيقياً للنظام الرأسمالي على الصعيد العالمي.

ثانياً – منهج البحث:

الفكرة الأساسية التي يقوم عليها منهجنا في هذا البحث هي ان الموضوع المبحوث يحدد منهج البحث. فالمجتمع ليس كباقي الأشياء الأخرى في العالم الطبيعي، وما يبدو فيه من أشياء طبيعية ليست

كذلك، بل هي نتاج الفعل الإنساني على الأشياء الطبيعية. ان المجتمع هو مجموعة الأفراد الذين يرتبطون فيما بينهم بعلاقات اقتصادية وسياسية وثقافية على أساس ضرورات تلبية حاجات المأكل والمشرب والمسكن والملبس بالمقام الأول. وإذاً، فهذه العلاقات هي علاقات بين الناس، أفراداً وجماعات، حول الأشياء وليست علاقات بين هذه الأشياء. وبالتالي، فإن اعتبار العلاقات الاجتماعية على أنها مجرد علاقات بين الأشياء يعني تشييء المجتمع، وبالنتيجة نكران حقيقة ان الإنسان، أو المجتمع، حدث فريد أو فذ في هذا العالم. وفي المجتمع كل جزء فيه مكوِّن لغيره ومكوَّن بغيره على أساس علاقة التأثر والتأثير القائمة بين أجزائه، وهذه العلاقة هي سرّ حركة المجتمع وصيرورته من حال تاريخي إلى حال آخر جديد. وعلى هذا النحو، فإن المجتمع هو موضوع بحث نوعي يقوم على ديالكتيك مركب من وحدة الطبيعي والإنساني ووحدة الوحدة والتنوع ثم وحدة الباطن والظاهر ووحدة الصيرورة والصائر.

وإذا كان هذا هو المجتمع كموضوع للبحث العلمي فيه، فإن المنهج الملائم لهذا الموضوع هو المنهج الجدلي المادي التاريخي. وهذا المنهج هو الشكل السوسيولوجي للمنهج الفلسفي، أو هو هذا المنهج الأخير مطبقاً في دراسة المجتمع بوصفه كلاً نوعياً من بين كليات العالم المتعددة. وإذا كان المنهج الجدلي هو المقدمة الفلسفية الضرورية للمنهج المادي التاريخي، فإن هذا المنهج الأخير يقوم على طرق منهجية إجرائية بضرورة الجانب المادي الملموس للظاهرات الاجتماعية. ولعل أهم هذه الطرق المعتمدة في هذا البحث هي الطريقة الإحصائية وطريقة المقارنة والطريقة التاريخية وطريقة تحليل المضمون.

وبينما يعبر الكل الاجتماعي عن مضمون، أي عن حقيقة، الأجزاء، فإن هذه الأجزاء تعيّن هذا الكل، أي تظهر هذا المضمون. وإذا كانت معرفة الكل الاجتماعي تقوم، بالدرجة الأولى، على الجانب الفلسفي للمنهج السوسيولوجي، ومعرفة تجلياته الملموسة تقوم على هذه الطرق المنهجية، فإن أهمية المنهج الفلسفي في دراسة المجتمع أو ظاهراته لا تقل، حتى لا نقول تزيد، عن أهمية الطرق الإجرائية للغرض نفسه. وأهمية المنهج الفلسفي في البحث الاجتماعي تتعاظم وفق متوالية هندسية كلما اتجهنا في البحث من المستوى الاقتصادي إلى المستوى السياسي ومنه إلى المستوى الثقافي، حيث تصل أهمية هذا المنهج إلى أعلى درجاتها على هذا المستوى الأخير. وعلى هذا النحو، فإن المنهج الجدلي المادي التاريخي كمنهج فلسفي يفترض نفسه منهجاً إجرائياً، وهو كمنهج إجرائي يفترض نفسه منهجاً فلسفياً بضرورة مفهمة واقع التخلف والانتقال من مفهوم هذا الواقع إلى واقع مفهوم التنمية. ومن هذا المنظور، فإن موضوع التخلف والتنمية في الوطن العربي كموضوع اجتماعي شامل ونوعي للبحث العلمي يفترض المنهج الجدلي المادي التاريخي بضرورة الكشف عن الجذور التاريخية لهذا التخلف والتنبؤ بالمسارات والاتجاهات المحتملة لحركة تناقضات الحاضر، كما وبضرورة اعتبار شمولية هذا الموضوع والارتباط الجدلي لأبعاده أو جوانبه على أساس التناقض الأساسي في الوجود المادي الاجتماعي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

الفصل الأول

التنمية من منظور علم الاجتماع

(مدخل فلسفي – منهجي)

الحقيقة كلية لا تحس. فهي تدرك بالعقل المسلّح بمفاهيم الواقع، ومفهوم الواقع لا يساوي واقع المفهوم

مقدمة :

يختلف الباحثون حول مسألة تحديد مفهوم علم الاجتماع. فيرى بعضهم أنه علم نفس اجتماعي يقوم على إبراز القيم والمعايير الفردية وتقاليد أو عادات السلوك الاجتماعي السائدة في مجتمع معين وزمن محدد. ويرى بعضهم الآخر ان علم الاجتماع هو مجرد خدمة اجتماعية مهمتها الأساسية إعداد لوائح بالخدمات الاجتماعية اللازمة لقيام الحياة الاجتماعية على أسس خيرية رعوية وإنسانية. وبينما يرى فريق ثالث ان علم الاجتماع هو مجموعة محددة، بشكل صارم، من القواعد المنهجية الضرورية للبحث في أمور أو ظواهر المجتمع، فإن فريقاً رابعاً، ونحن منه، يرى ان علم الاجتماع هو في أصل منشئه علم الكلية الاجتماعية التي هي الوحدة الجدلية للواقع الاجتماعي المعني، وهو لا يعنى بأمور المنهج والنفس والخدمة إلا بقدر ما تساهم في بلورة وتحصيل علم هذا الكلية أو الوحدة. ان اختصار مفهوم علم الاجتماع في الغرب اليوم إلى مجرد نزعات سيكولوجية أو منهجية أو خدمية أو الخ ... ينسجم، تاريخياً، مع واقع التطور الإمبريالي للغرب، ومحاكاتنا لمفهوم الغرب المعاصر حول علم الاجتماع يتجاهل فارق التطور التاريخي النوعي القائم بيننا وبينه. ان مفهوم علم الاجتماع الذي يعبر بدقة عن واقع التخلف الاقتصادي والتجزئة القومية وغياب الحريات والديمقراطية وهيمنة الرؤى الماورائية في البلدان المتخلفة هو، بضرورة هذا الواقع نفسه، المفهوم الكلي أو الجدلي.

ويجد الاختلاف حول تحديد مفهوم علم الاجتماع في البلدان الأخيرة نفسه في الاختلاف حول تحديد مفهوم التخلف في هذه البلدان. ففريق من الباحثين يرى ان التخلف المعاصر هو مجرد حالة طبيعية من حالات تخلف عديدة سابقة عليه، وبالتالي، فإن إجراءات استدراك التخلف وتخطيه هي نفسها في جميع هذه الحالات بما فيها حالة التخلف الراهنة. وتقوم هذه الرؤية على تصور كمي بسيط ومسطح لتطور التاريخ يعتمد مستوى تطور قوى الإنتاج معياراً وحيداً للتقدم أو للتخلف التاريخي. وفريق آخر من الباحثين، ونحن منه، يرى ان التخلف المعاصر هو تخلف نوعي لأنه تخلف رأسمالي. فمن جهة أولى نجد ان هذا التخلف هو، في الوقت نفسه، تخلف وتطور، أي تطور متخلف أو تخلف متطور. فهو تطور بالنسبة لحالات التخلف السابقة عليه، وبشكل خاص على مستوى تطور قوى الإنتاج، وهو تخلف على هذا المستوى وعلى مستوى علاقات الإنتاج بمقارنة البلدان المعنية به اليوم ليس مع البلدان المتخلفة في مراحل تاريخية سابقة، بل مع البلدان المتقدمة في المرحلة التاريخية الراهنة ضمن نظام الاستقطاب الرأسمالي العالمي القائم. وأما من جهة ثانية فنرى ان استدراك التخلف المعاصر هو على عكس حالات التخلف السابقة عليه، لا يمكن ان يتحقق من ضمن هذا النظام، وذلك بسبب عالمية التأثير والفعل التي تتوفر عليها عوامل القوة الموضوعية التي تقوم عليها هيمنة مراكز النظام العالمي على مجمل مناطق هذا النظام. وبالتالي، فإن استدراك أطراف هذا النظام لتخلفها يفترض، بقوة الاستقطاب العالمي، التطور عبر الانتقال إلى نظام عالمي بديل.

والاختلاف نفسه قائم بين الباحثين المعنيين بتعريف مفهوم التنمية، فالبعض يتصور التنمية بصور النمو أو التحديث أو التمدين الخ ...، والتنمية في كل هذه الصور هي مجرد نمو على مستوى قوى الإنتاج. فإذا كان التخلف هو الركود على مستوى تطور هذه القوى، فإن التنمية حسب هؤلاء هي الدينامية على هذا المستوى. وبمنظارنا نرى ان التنمية عملية أوسع من النمو، أو مرادفاته، مع أنها تتضمنه. فهي مسألة شاملة ونوعية، إذ لها أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية وتفترض بناء علاقات إنتاج جديدة تقف على طرف نقيض من علاقات الإنتاج القائمة.

أولاً – الدور التنموي لعلم الاجتماع :

العلم، بوصفه قوة منتجة، يقوم على تفسير الواقع وتغييره. وإذا كان الجدل هو المقدمة الفلسفية المشتركة لمناهج تفسير مختلف وقائع الواقع، بشكل عام، فإن الشكل المادي لتغيير كل واقع من هذه الوقائع تحدده طبيعة الواقع المعني. فالتقانة هي الشكل المادي لتحويل الواقع الطبيعي على أساس العلوم الطبيعية، بينما الممارسة السياسية هي هذا الشكل لتثوير الواقع الاجتماعي على أساس العلوم الاجتماعية. وعلى هذا النحو، فإن دور علم الاجتماع في التنمية يفترض منه تفسير الواقع الاجتماعي المطلوب تنميته وخلق قوة « مادية » لتغيير هذا الواقع عن طريق تمثُّل المعنيين بالتنمية لهذا التفسير.

– أولاً –

ويتجلى الدور التنموي لعلم الاجتماع على الصعيد المعرفي بتفسيره لموضوعه في الواقع الاجتماعي للمجتمع المعني. وتحديد هذا الدور على هذا الصعيد يفترض منهجياً، آ) تحديد موضوع علم الاجتماع؛ ب) تحديد منهج علم الاجتماع في تفسير موضوعه. ثم تبيان الأدوار المنهجية لجدليات: 1) النظري والاختباري؛ 2) الإيديولوجي والعلمي داخل الإطار العام لمنهج علم الاجتماع، باعتبار ان الموضوع يحدد المنهج.

– آ –

لقد ظهر المجتمع بوصفه واقعاً نوعياً عندما أخذ الإنسان ينتج حياته المادية بفعله على الطبيعة عن طريق فعله على الإنسان الآخر وعلى ذاته أيضاً. وأخذ المجتمع يزداد تميزاً عن الطبيعة كلما ازداد الإنسان ابتعاداً عنها مع صيرورة فعله عليها. وبهذا المعنى يقول أميل دوركهايم : المجتمع هو الطبيعة وقد تجاوزت ذاتها بإمكانياتها [1] .إن المجتمع كواقع نوعي من وقائع الطبيعة نشأ في اللحظة التي صار فيها الإنسان يشارك الطبيعة عملية الخلق. وإذا كان خلق الطبيعة للإنسان يتم وفق ضرورة آلية عفوية، فإن خلق الإنسان لنفسه بخلقه للطبيعة نفسها يتم بضرورة واعية. وبهذا المعنى يقول كارل ماركس: « ... ان الظروف تصنع الناس بقدر ما يصنع الناس الظروف » [2].

إن وعي الإنسان لضرورة ارتباطه مع الإنسان الآخر، كشرط موضوعي ضروري لتحقيق فرديته، هو الذي قاد إلى ظهور المجتمع كشبكة متداخلة من العلاقات الاجتماعية المتنوعة بين الناس. والمجتمع من هذا المنظور ليس هدفاً بحد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق هدف آخر. ومن هذه الزاوية يرى ماركس ان ظهور مختلف أشكال المجموعة الاجتماعية للفرد هو مجرد وسيلة لتحقيق أهدافه الخاصة [3].

والطابع الذاتي للواقع الاجتماعي لا ينفي طابعه الموضوعي، بل يؤكده على نحو يكون فيه شكله الضروري. ان وعي الناس بضرورة المجتمع، بوصفه شبكة مركبة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، لتحقيق ذواتهم الفردية، لا يعني رغبتهم بها في حد ذاتها؛ فالوعي من حيث هو وعي ضرورة هو شكل من أشكالها، بينما الرغبة شكل من أشكال الحرية، ومن هذا المنظور فإن جدل

الوعي والرغبة هو شكل من أشكال جدل الضرورة والحرية. وعلى هذا النحو، فإن الواقع الاجتماعي هو واقع موضوعي على نحو ذاتي. وبهذا الصدد يكتب ماركس: « تقوم بين الناس، في الإنتاج الاجتماعي لحياتهم، صلات معينة ضرورية مستقلة عن إرادتهم، وهي علاقات إنتاج تقابل درجة معينة من درجات نمو قواهم الإنتاجية المادية، يؤلف مجموع هذه العلاقات الإنتاجية البنية الاقتصادية للمجتمع وهي القاعدة المشخصة التي تقوم فوقها بنية فوقية حقوقية وسياسية والتي تقابلها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي » [4].

وتتجلى موضوعية الواقع الاجتماعي بضرورة ارتباط الناس بعلاقات اقتصادية وسياسية وثقافية كشرط لبشرية حياة هؤلاء. والمجتمع بوصفه جملة هذه العلاقات هو ضرورة موضوعية في تركيبة كل إنسان فرد في المجتمع. فالمجتمع هو الواقع الموضوعي في الإنسان الفرد وهذا هو الواقع الذاتي في المجتمع. وكل واقع منهما هو بالنسبة للواقع الآخر شرط موضوعي ضروري، وبتعبير ماركس، فإن الإنسان حيوان سياسي لا يستطيع الانعزال إلا في المجتمع، فالفرد نقطة وصول تاريخية لا نقطة انطلاق التاريخ، لأنه نتاج للتاريخ لا مُعطى من معطيات الطبيعة [5].

والواقع الاجتماعي، بوصفه كذلك، هو نتاج تاريخي للنشاط الإنساني. وما يبدو في المجتمع وكأنه ضرورة موضوعية هو كذلك بالنسبة للأجيال اللاحقة في هذا المجتمع، لكنه نتاج النشاط الواعي للأجيال السابقة. ان الضرورة التاريخية هي، في الوقت نفسه، نتاج فعل الإنسان السابق وموضوع فعل الإنسان اللاحق، على الدوام، وبتعبير أنطونيو غرامشي، فإن الموضوعي في المجتمع هو الذاتي تاريخياً [6].

إن الواقع الاجتماعي هو الوحدة الجدلية لمستوياته الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة على تعدد وتناقض هذه المستويات. والوحدة الجدلية للواقع الاجتماعي تفترض وحدة كل مستوى من مستوياته داخل الوحدة الاجتماعية الكلية. وكل وحدة من هذه الوحدات هي بالضرورة وحدة تنوع المتناقضات، فوحدة المستوى الاقتصادي، بوصفه الشكل الإنساني لحضور الواقع الطبيعي في التركيبة الجدلية للواقع الاجتماعي، هي وحدة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ووحدة المستوى السياسي تقوم على وحدة المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بينما وحدة الذات والموضوع هي وحدة المستوى الثقافي للواقع الاجتماعي. وبهذا الصدد يكتب غرامشي: « الوحدة هي حصيلة التطور الجدلي للتناقضات بين الإنسان والمادة (الطبيعة – قوى الإنتاج المادية). المركز الوحدوي، في المجال الاقتصادي، هو القيمة – أي العلاقة بين العامل وقوى الإنتاج الصناعية (...). المركز الوحدوي في المجال الفلسفي هو الممارسة، أي العلاقة بين الإرادة البشرية (البناء الفوقي) والبنية الاقتصادية. أما في المجال السياسي، فيتكون المركز الوحدوي من العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ... » [7].

والوحدة الجدلية للمستوى الاقتصادي هي المحدِّدة، على نحو جدلي، للوحدات الجدلية الأخرى ضمن الإطار العام لوحدة المجتمع الجدلية، بما فيها هذه الوحدة الأخيرة. فالناس، بتعبير ماركس، قد أكلوا وسكنوا وشربوا ولبسوا قبل ان يتفلسفوا، وبهذه المناسبة يقول: « ان أسلوب إنتاج الحياة المادية يشرط سلسلة أفاعيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة » [8]. ان العام الاجتماعي

الضروري الذي يحدد مستويات الواقع الاجتماعي بوصفه مضمون هذا الواقع هو نمط الإنتاج المادي بوصفه التركيب الجدلي لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وبينما تحدد قوى الإنتاج الاتجاه العام لحركة التاريخ بوصفها مضمون علاقات الإنتاج، فإن هذه العلاقات تحدد هوية نمط الإنتاج وتمنح، بالتالي، الواقع الاجتماعي للمجتمع المعني نسبه التاريخي داخل أسرة مراحل التطور التاريخي المعروفة والمحتملة للمجتمع البشري. وعلاقات الإنتاج، معتبرة في ارتباطها بقوى الإنتاج، هي، إلى جانب أنها علاقات تناسب وملاءمة مع قوى الإنتاج خلال فترة معينة، علاقات تناقض وصراع مع هذه القوى طالما بقي الشكل الاستغلالي لملكية قوى الإنتاج مهيمناً. وبالتالي الواقع الاجتماعي، ككل اجتماعي جدلي، هو كل تناقضي دينامي بالدرجة الأولى وليس كلاً متوازناً ساكناً على هذه الدرجة. وحسب ماركس: « تتناقض قوى المجتمع الإنتاجية المادية، في مرحلة معينة من نموها، مع علاقات الإنتاج القائمة (...). وتتحول هذه العلاقات من أشكال لنمو القوى الإنتاجية إلى عوائق في وجه نمو هذه القوى. وعند ذلك يفتتح عهد من الثورة الاجتماعية ... » [9].

إن الواقع الاجتماعي بالمفهوم الجدلي واقع يصير في الزمان ويتطور في المكان. فهو، على صعيد بعده الزمني، ما كان وما هو كائن وما قد يكون. فحاضره هو مؤدى ماضيه ومستقبله هو أفق حاضره. وحول هذه الحقيقة يذكر سيمون تشوداك ان ثمة فلاسفة وعلماء اجتماع من القرن التاسع العشر، فضلاً عن ماركس وإنجلز، عبروا عن إيمانهم بنمو البشرية نمواً تطورياً، وأحياناً ثورياً، وكتبوا ان العالم يتغير وفق قواعد معينة نحو الأفضل [10]. وعلى صعيد البعد المكاني للواقع الاجتماعي، فإن الأشكال المجتمعية لتطور هذا الواقع تبدأ من الأسرة فالقبيلة ثم الأمة والأقاليم. ومع تقاطع القرنين التاسع عشر والعشرين قام شكل جديد للواقع الاجتماعي هو النظام الدولي، وفي سياق التطورات التكنولوجية والسياسية لمرحلة النصف الثاني من هذا القرن، وبشكل خاص في ربعه الرابع، برز ما صار يسمى اليوم بالعولمة، أي بالنظام العالمي « الجديد » كواقع اجتماعي جديد على الصعيد العالمي.

والواقع الاجتماعي، على هذا النحو العام، هو موضوع كل العلوم الاجتماعية، بما فيها علم الاجتماع. لكن، وبما ان الواقع الاجتماعي هو، في الوقت نفسه، وحدة تنوع وتنوع وحدة، لأنه وحدة جدلية، فإن وحدته تفترض علماً خاصاً بها، بينما يفترض تنوع وحدته علوماً متعددة تعدد هذه الوحدة. ان مؤسسي علم الاجتماع، أمثال: جان جاك روسو، سان سيمون، أوغست كونت، كارل ماركس، ماكس فيبر وأميل دوركهايم الخ ...، قد أقاموا هذا العلم بوصفه علماً بكلية المجتمع وديناميته. وحدد معظمهم موضوع علم الاجتماع بأنه الوحدة الجدلية للواقع الاجتماعي، بينما المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه الوحدة هي مواضيع العلوم الاجتماعية الأخرى، أي علوم الاقتصاد والسياسة والفلسفة وتفرعات كل علم منها. ومن هذا المنظور، يرى أوسيبوف ان موضوع علم الاجتماع هو جدل الواقع الاجتماعي، فيقول: في منظومة العلوم الاجتماعية يشغل علم الاجتماع مكاناً خاصاً. فهو من جهة أولى أعم علم عن المجتمع ويشكل منهاجية عامة لجميع العلوم الاجتماعية الأخرى، التي يختص كل منها بدراسة هذا المجال أو ذاك من مجالات الحياة الاجتماعية [11].